

الدكتور غازي وزني

التصنيف الاقتصادي والمسؤولية سياسية

أقر مجلس النواب مشروع موازنة 2019 وتنظر الحكومة بقلق تقويم وكالات التصنيف الدولية التي ستعكس على الوضع المالي والاقتصادي والنقدi على صعيد معدلات الفوائد، ووضعية القطاع المصرفي (الرسملة، المؤونات)، وسوق القطع (الضغوط، التحويلات) والأسواق المالية العالمية (اسعار الاصدارات اللبنانية ومخاطرها).

أولاً: يستند تقويم وكالات التصنيف على العوامل الآتية:

1-الوضع السياسي: يعتبر غير مستقر وغير مطمئن بسبب التوترات المتواصلة بين القوى السياسية التي تؤدي الى تعطيل عمل الحكومة وعدم البحث في الملفات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الضرورية والملحة وملفات التعينات.. ما يؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي والمالي.

2-المالية العامة: تقدر الحكومة عجزها بنحو 7.1% من الناتج المحلي، وهو عجز غير واقعي وغير دقيق بسبب خفضها النفقات وتضخيمها الابرادات، اذ يقدر العجز الحقيقي بنحو 9% من الناتج المحلي، ويعتبر مرتفعاً ومقافعاً لوكالات التصنيف الدولية رغم ثناء البنك الدولي على الموازنة ومنحى عجزها التراجعي وإصلاحاتها.

النمو الاقتصادي: يبقى ضعيفاً، اذ يقدر بنحو 0.5% مقابل 0.3% في العام 2018 نتيجة تحسن نشاط القطاع السياحي بنسبة 8%. ويعود ضعف النمو الى أجواء القلق وعدم الاستقرار السياسي، وهي عوامل أدت الى ضعف الاستهلاك والتريث والترقب لدى المستثمر وطالوت خصوصاً القطاعين العقاري والتجاري.

4-ميزان المدفوعات: تدهور في النصف الاول من السنة مسجلاً عجزاً قياسياً قارب الى 5.2 مليارات دولار بسبب عجز الميزان التجاري، وتراجع التدفقات المالية، ونمو القطاع المصرفي، اضافة الى سداد مصرف لبنان استحقاقات الأوروبوند (1.1 مليار دولار)، وفاتورة استيراد النفط لمؤسسة كهرباء لبنان، وخروج الوداع نتيجة الشائعات والتصرحيات عن انهيارات مقبلة.

5-القطاع المصرفي: أشار التقرير الاخير لوكالة "فيتش" بمتانة القطاع ورسملته وملاءته وسيولته، ولكن يبقى نموه ضعيفاً لا يتجاوز 3.5% بسبب أجواء القلق لدى المودعين نتيجة الازمات السياسية المتكررة والتقارير السلبية لوكالات التصنيف والمؤسسات المالية الدولية عن الوضع الاقتصادي والمالي.

6-الوضع النقدي: يعتبر مستقراً في المدى المنظور بسبب احتياجات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية التي ارتفعت نحو 1.5 مليار دولار بعد الهندة المالية الاخيرة لتصل الى 37 مليار دولار، ومخزون الذهب البالغ نحو 13 مليار دولار، وبسبب السيولة المرتفعة بالعملات الأجنبية لدى المصارف، وتأمين مصرف لبنان استحقاقات الأوروبوند للعامين 2019 و2020، وتعقيم السيولة بالليرة اللبنانية لدى المصارف.

ثانياً: الاجراءات لتحسين تقويم وكالات التصنيف.

1-إصلاحات جوهرية في موازنة 2020 على صعيد اعادة هيكلة القطاع العام، واصلاح النظام التقاعدي، واحتواء تنامي الدين وكلفته، وتحسين تحصيل الابرادات العامة، ومكافحة الفساد والهدر، اضافة الى تحقيق خفض حقيقي وفعلي للعجز في الموازنة عبر تقديرات صحيحة وسليمة لابرادات العامة والانفاق العام.

2-الاستفادة من تعهدات مؤتمر "سيدر" لتنفيذ مشاريع في البنية التحتية تحرك الاقتصاد، وتجذب المستثمرين، وتخلق فرص عمل، وتحسن الوضع الاجتماعي والمعيشي.

3-تنفيذ خطة الكهرباء: المباشرة في تنفيذ الخطة التي تخفض العجز في الموازنة (ثلث العجز)، وتعكس ايجاباً على الاقتصاد وعلى المواطنين من خلال زيادة الطاقة الانتاجية والقدرة وخفض الهدر الفني والنفسي...

4-التقىب عن النفط والغاز: يعطي رسالة إيجابية للخارج ما يعزز الثقة ببلبنان واقتصاده لدى كبار المستثمرين ورجال الاعمال والشركات العالمية ويطمئن الاسواق المالية العالمية، ويساعد على استقرار الفوائد وإصدار الدولة سندات بالعملات الاجنبية، خصوصا مع امكانات التوصل قريبا الى اتفاق مع اسرائيل لترسيم الحدود البحرية والبرية.

5-خطة ماكينزي: المباشرة في تطوير الاقتصاد إلى اقتصاد منتج، ما يخفف العجز في الميزان التجاري ويعزز الوضع المالي، وينشط الاقتصاد، ويخلق فرص عمل. هذه المؤشرات الاقتصادية والمالية غير المشجعة، تبعث على القلق من ان يأتي تقويم وكالات التصنيف الدولية سلبيا، وهي مسؤوليةقوى السياسية بالدرجة الاولى كي تدرك حجم المخاطر وتبذل جهدا لاحتواء التوترات السياسية التي تؤدي إلى خسائر اقتصادية ومالية، وتعيد تعديل عمل الحكومة لاحتواء التبعات ومواجهة التحديات المقبلة.